متن صغرى الصغرى

تأليف

محيي ما اندرس من الدين، وناصر سنة سيد المرسلين ﷺ

أبي عبد الله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي المالكي

(ت ٨٩٥ هـ)

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وصلّى الله على مولانا محمّدٍ وآله

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، والصلاةُ والسلامُ علىٰ سيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ خاتمِ النبيِّينَ وإمامِ المرسلينَ .

[ما يجبُ معرفتُهُ علىٰ كلِّ مكلَّفٍ]

اعلمْ : أنَّهُ يجبُ علىٰ كلِّ مكلَّفٍ أنْ يعرفَ ما يجبُ في حقِّ مولانا جلَّ وعزَّ ، وما يستحيلُ ، وما يجوزُ ، وكذا يجبُ عليهِ أنْ يعرفَ مثلَ ذلكَ في حقِّ الرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ .

[حدُّ الواجبِ والجائزِ والمستحيلِ]

وحقيقةُ الواجبِ : ما لا يُتصوَّرُ في العقلِ عدمُهُ ؛ **إمَّا بلا تأمُّلٍ** ويُسمَّى **الضروريَّ** ؛ ككونِ الواحدِ نصفَ الاثنينِ مثلاً ، **وإمَّا بعدَ التأمُّلِ** ويُسمَّى **النظريَّ** ؛ ككونِ الواحدِ نصفَ سدسِ الاثني عشرَ مثلاً .

والمستحيلُ : ما لا يُتصوَّرُ في العقلِ ثبوتُهُ ؛ **إمَّا بلا تأمُّلٍ** أيضاً ؛ ككونِ الواحدِ نصفَ الأربعةِ ، **وإمَّا بعدَ**

التأمُّلِ ؛ ككونِ الواحدِ سدسَ الاثني عشرَ .

والجائزُ : ما يصحُّ في العقلِ ثبوتُهُ وعدمُهُ ؛ إمَّا بلا تأمُّلٍ ؛ ككونِ الجسمِ أبيضَ مثلاً ، وإمَّا بعدَ التأمُّلِ ؛ كتمنِّي الإنسانِ الموتَ مثلاً .

[الصفاتُ الواجبةُ لهُ سبحانَهُ]

فإذا عرفتَ هٰذا فاعلمْ : أنَّهُ يجبُ لمولانا جلَّ وعزَّ الوجودُ ؛ لتوقُّفِ وجودِ الحوادثِ علىٰ وجودِهِ تعالىٰ ، ودليلُ حدوثِها : لزومُها لما يفتقرُ إلى المخصِّصِ .

ويجبُ لهُ تعالى القدمُ والبقاءُ ، وإلا كانَ محتاجاً إلى الفاعلِ ، فيكونُ حادثاً ، فيجبُ لهُ مِنَ العجزِ ما وجبَ لسائرِ الحوادثِ ، بل يكونُ حينئذٍ وجودُهُ مستحيلاً ؛ لما يلزمُ علىٰ تقديرِ حدوثِهِ مِنَ الدورِ أوِ التسلسلِ المستحيلينِ .

ويجبُ أن يكونَ تعالىٰ مخالفاً في ذاتِهِ وصفاتِهِ لكلِّ ما سواهُ مِنَ الحوادِث ، وإلا كانَ حادثاً مثلَها .

ويجبُ لهُ تعالىٰ أنْ يكونَ قائماً بنفسِهِ ؛ أي : ذاتاً موصوفاً بالصفاتِ ، غنيّاً عنِ المحلِّ والفاعلِ ؛ إذْ لو كانَ في محلٍّ لكانَ صفةً ، فيلزمُ ألا يتَّصفَ بالصفاتِ الوجوديةِ ولا لوازمِها ؛ إذْ لو قبلَتِ الصفةُ صفةً وجوديةً . . لزمَ ألا

تعرىٰ عنها صفةٌ كالذواتِ ، وذلكَ يستلزمُ التسلسلَ ، ودخولَ ما لا نهايةَ لهُ في الوجودِ ، ولو كانَ محتاجاً للفاعلِ . . لكانَ حادثاً ، وهو محالٌ .

ويجبُ لهُ تعالى **الوحدانيةُ** ؛ أي : لا مِثْلَ لهُ في ذاتِهِ ، ولا في صفةٍ مِنْ صفاتِهِ ، ولا مؤثِّرَ معَهُ في فعلٍ مِنَ الأفعالِ ؛ إذْ لو كانَ معَهُ مِثْلٌ أو مؤثِّرٌ . . لَمَا كانَ واجبَ الوجودِ ؛ لاحتياجِهِ حينئذٍ إلىٰ مَنْ يخصِّصُهُ بما يمتازُ بهِ عمَّا يماثلُهُ عموماً أو خصوصاً ، وذلكَ يستلزمُ الحدوثَ والعجزَ عن كلِّ ممكنٍ .

ويجبُ لهُ تعالى **القدرةُ والإرادةُ** المتعلقتانِ بكلِّ ممكنٍ ؛ إذِ العجزُ عن بعضِها مستلزمٌ للعجزِ عن جميعِها ، وذلكَ يستلزمُ استحالةَ وجودِها ؛ لتوقُّفِ كلِّ حادثٍ في وجودِهِ وإعدامِهِ على اقتدارِ فاعلِهِ ، وفي تخصُّصِهِ علىٰ إرادتِهِ ، وفي كونِهِ مراداً علىٰ علمِهِ .

ويجبُ لهُ تعالى **العلمُ** المتعلِّقُ بكلِّ واجبٍ وجائزٍ ومستحيلٍ ؛ لأنَّ الاختصاصَ بالبعضِ يستلزمُ الحدوثَ ؛ لافتقارِ الصفةِ حينئذٍ إلى الفاعلِ ، وحدوثُها يستلزمُ حدوثَ موصوفِها ؛ لاستحالةِ تعرِّيهِ عنها وعن أضدادِها .

ويجبُ لهُ تعالى **السمعُ والبصرُ** المتعلِّقانِ بجميعِ الموجوداتِ ، **والكلامُ** المنزَّهُ عنِ الحرفِ والصوتِ ، والتقديمِ والتأخيرِ ، والكلِّ والبعضِ ، والتجدُّدِ والسكوتِ ، المتعلِّقُ بما تعلَّقَ بهِ العلمُ ، **ودليلُ هٰذهِ الثلاثةِ الشرعُ** .

ويجبُ لهُ تعالى **الحياةُ** ؛ لاستحالةِ وجودِ الصفاتِ السابقةِ بدونِها .

[المستحيلُ في حقِّهِ سبحانَهُ]

وأمَّا المستحيلُ في حقِّهِ تعالىٰ : فكلُّ ما ينافي هٰذهِ الصفاتِ الواجبةَ .

[الجائزُ في أفعالِهِ سبحانَهُ]

وأمَّا الجائزُ في حقِّهِ تعالىٰ : ففعلُ كلِّ ممكنٍ أو تركُهُ ، صلاحاً كانَ أو ضدَّهُ ؛ لما عُرِفَ قبلُ مِنْ وجوبِ عمومِ قدرتِهِ وإرادتِهِ تعالىٰ لجميعِ الممكناتِ ، **ويدخلُ في ذلكَ** : جوازُ خلْقِ اللهِ تعالى الرؤيةَ لذاتِهِ العليَّةِ ، والسمعَ لكلامِهِ القديمِ ، والثوابَ في دارِ النعيمِ ، والبعثَ لرسلِهِ الأكرمينَ ، صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهم أجمعينَ .

[الكلامُ على النبوَّاتِ]

وأمَّا الرسلُ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ : فيجبُ لهمُ الصدقُ ؛ أي : مطابقةُ كلِّ ما أخبروا بهِ مِنْ أحكامٍ وثوابٍ وعقابٍ وغيرِها لما في نفسِ الأمرِ ؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ قد صدَّقَهم بما تنزَّلَ مِنَ المعجزِ الذي خصَّهمُ اللهُ بهِ منزلةَ قولِهِ تعالىٰ صدقَ عبدي في كلِّ ما يبلِّغُ عنِّي .

ويجبُ لهمُ الأمانةُ ؛ أي : حفْظُ ظواهرِهم وبواطنِهم مِنَ الوقـوعِ في محرَّمٍ أو مكروهٍ ؛ لأنَّ أتباعَهم أُمروا بالاقتداءِ بهم في جميعِ أقوالِهم وأفعالِهم ، وذلكَ يستلزمُ عصمتَهم فيها مِنْ كلِّ منهيٍّ عنهُ[1] .

(1) يوجد كلام للجمهور في هذه المسألة وتفصيل

ويجبُ لهم أيضاً أنَّهم بلَّغوا كلَّ ما أمرَهمُ المولىٰ سبحانَهُ بتبليغِهِ ، ولم يتركوا شيئاً منهُ ، لا نسياناً ولا عمداً ، أمَّا عمداً فلما سبقَ في الأمانةِ ، وأمَّا نسياناً فللإجماعِ .

فالواجبُ الأوَّلُ يزيدُ على الأمانةِ بمنْعِ الكذبِ سهواً ، ويزيدُ على التبليغِ بمنْعِ الزيادةِ علىٰ ما أُمروا بتبليغِهِ عمداً أو نسياناً ، وتزيدُ الأمانةُ على الصدقِ بمنْعِ وقوعِ المخالفةِ في غيرِ كذبِ اللسانِ ، وعلى التبليغِ بمنْعِ المخالفةِ في غيرِ التبليغِ ، ويزيدُ التبليغُ على الصدْقِ بمنْعِ ترْكِ شيءٍ ممَّا

أُمروا بتبليغِهِ عمداً أو نسياناً ، مع لزومِ الصدْقِ فيما بلَّغوا مِنْ ذلكَ ، ويزيدُ على الأمانةِ بمنْعِ ترْكِ شيءٍ ممَّا أُمروا بتبليغِهِ نسياناً .

ولا يخفىٰ عليكَ بعدَ هـٰذا ما تشتركُ فيهِ الثلاثةُ ، وما يشتركُ فيهِ اثنانِ منها ، دونَ الثالثِ ، وما يزيدُ بهِ كلُّ واحدٍ منها علىٰ مجموعِ الباقيينِ .

وأمَّا المستحيلُ في حقِّهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ : فأضدادُ هـٰذهِ الثلاثةِ .

وأمَّا الجائزُ في حقِّهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ : فالأعراضُ البشريَّةُ التي لا تنافي علوَّ رتبتِهِم ؛ كالمرضِ ونحوِهِ ، بدليلِ مشاهدةِ ذلكَ فيهم ، وفي اتصافِهم بها فوائدُ لا تخفىٰ .

فقولُنا : (**الأعراضُ**) احترازٌ مِنْ مذهبِ النصارىٰ في وصفِهم عيسىٰ عليهِ السلامُ بالصفةِ القديمةِ .

وقولُنا : (**البشريَّةُ**) احترازٌ مِنِ اعتقادِ الجاهليَّةِ أنَّ البشريَّةَ تنافي الرسالةَ .

وقولُنا : (**التي لا تنافي علوَّ رُتبتِهِمْ**) احترازٌ مِنِ اعتقادِ اليهودِ وكثيرٍ مِنْ جهلةِ المؤرِّخينَ والمفسِّرينَ اتصافَ

الأنبياءِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ بنقيصةِ المعصيةِ والمكروهِ[1] ونحوِهما .

وبهـٰذا تعرفُ أنَّ كلَّ ما أوهمَ في حقِّهم أو حقِّ الملائكةِ نقصاً مِنَ الكتابِ أو السنَّةِ . . وجبَ تأويلُهُ .

وأفضلُهم سيِّدُنا ومولانا محمَّدٌ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وعلىٰ آلِهِ عددَ ما ذكرَهُ الذاكرونَ وغفلَ عن ذكرِهِ الغافلونَ ، ورضيَ اللهُ تعالىٰ عن أصحابِ رسولِ اللهِ أجمعينَ ، وسلامٌ على المرسلينَ ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ .

* * *

(1) يوجد كلام للجمهور في هذه المسألة وتفصيل